● أخبار قصيرة

خلال زيارة رئيس الجمهورية.. طهران وألماآتي ستوقعان ٢٠ وثيقة تعاون

أعلن رئيس مركز الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية عن توقيع أكثر من ٢٠ وثيقة تعاون في إطار زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى ألمآتي في المجالات الاقتصادية والثقافية والزراعية بين البلدين.

وأعلن سعيد خطيب زاده، في مقابلة مع وكالة أنباء "كازانفورم" الكازاخستانية، عن الزيارة المرتقبة للرئيس مسعود بزشكيان إلى كازاخستان حتى نهاية العام الجاري، وقال: في إطار هذه الزيارة هناك أكثر من ٢٠ وثيقة تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والزراعية بين البلدين جاهزة للتوقيع.

وأكد خطيب زاده أن إيران وكازاخستان شريكان طبيعيان وبلدان شقيقان تربطهما علاقات تاريخية وثقافية؛ مضيفاً: تتمتع الدولتان بعلاقات عميقة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية باعتبارهما جارتين لبحر قزوين وأقامتا تعاوناً وثيقاً في المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة التعاون الإسلامي.

وقال خطيب زاده: إن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز ٣٤٠ مليون دولار، وأن الهدف المشترك للبلدين هو زيادته إلى ٣ مليارات دولار، وأعلن عن خطة لزيارة وفد من وزارة الجهاد الزراعي الإيرانية إلى كازاخستان للتفاوض في مجال الحبوب والتعاون الزراعي.

خراسان الجنوبية تسجل زيادة في صادراتها إلى أفغانستان

أعلن محافظ خراسان الجنوبية عن زيادة ملحوظة في التجارة مع أفغانستان، وقال: إنه خلال الأشهر الستة الأولى من العام الإيراني الحالي (من ٢١ آذار/ مارس إلى ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥)، نمت صادرات المحافظة إلى هذا البلد المجاور بأكثر من ١٢٣ ٪.

وأشار محمد رضا هاشمي، خلال اجتماع فرص الاستثمار المشتركة بين إيران وأفغانستان الذي انعقد في المركز الثقافي في بيرجند، إلى أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية، وقال: ارتفع إجمالي صادرات المحافظة في الأشهر الستة الأولى من هذا العام بحسب الوزن بنسبة ١٢٣ ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما ارتفعت الصادرات إلى أفغانستان بحسب القيمة بنسبة ٧٢ ٪.

وأوضح: إن حدود المحافظة أصبحت مرتكزاً هاماً للدبلوماسية الاقتصادية.

وأضاف: إن المحافظة مستعدة لتوفير السلع الأساسية وتنمية الصادرات بشكل متكامل من خلال إدارة المحافظات الحدودية، وقد استفادت حتى الآن أكثر من ١١/٥٧٠ أسرة من الخدمات الحدودية.

وأشار محافظ خراسان الجنوبية إلى أهمية دور القطاع الخاص في هذه النجاحات، وقال: تشارك أكثر من ٧٠ شركة من مختلف المحافظات في تطوير التعاون مع أفغانستان، ويلعب مستثمرو القطاع الخاص دوراً رئيسياً.

مُحققةً إكتفاءً ذاتياً بنسبة ٨٧٪

إيران تنتج أكثر من ١٣٠ مليون طن من المنتجات الزراعية سنوياً

أعلن نائب وزير الجهاد الزراعي للتنمية التجارية أن نسبة الإكتفاء الذاتي في القطاع الزراعي تجاوزت الـ٨٧ ٪، وقال: يُنتج في البلاد أكثر من ١٣٠ مليون طن من المنتجات الزراعية سنويًا.

وصرح هومن فتحي، أمس الأحد، في اجتماع مشترك مع أعضاء اللجنة الزراعية في غرفة التجارة الإيرانية ونائب مدير النقد الأجنبي في البنك المركزي: بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في القطاع الزراعي أكثر من ٨٧ ٪، ويُنتج في البلاد أكثر من ١٣٠ مليون طن من المنتجات الزراعية سنويًا.

وفي إشارة إلى برامج وزارة الجهاد الزراعي، قال نائب وزير الجهاد الزراعي للتنمية التجارية: في هذه الوزارة، يتركز النهج الرئيسي على تنويع السلع الأساسية، وتحسين نظام التوزيع، وزيادة الرقابة على الواردات وتخصيص النقد الأجنبي.

وأكد على ضرورة تكثيف الرقابة وتنظيم نظام توزيع السلع الأساسية.

وأضاف: تجري مراجعة وتحسين العمليات المتعلقة بالتوزيع بما يحقق كفاءة أكبر في توريد السلع.

وتابع: في مجال الواردات، يتم تحديد الاحتياجات الحقيقية للبلاد وتلبيتها بدقة وفي الوقت المناسب.

وقال فتحي: يتطلب القطاع الزراعي وموارده القيمة سياسات مستدامة وتخطيطًا متماسكًا، والحكومة تتخذ حاليًا خطوات نحو تطبيق هذه السياسات. واعتبر أن من أبرز تحديات القطاع الزراعي الوصول إلى عوامل إنتاج فعالة وحماية الموارد الطبيعية؛ مضيفًا: لظاهرة الجفاف تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية والإنتاجية، لذا من الضروري تبني سياسات فعالة لمواجهتها.

مسؤول: صادرات المنتجات الزراعية ازدادت في العام الماضي بنسبة ٣٥٪ والواردات انخفضت ٢٠٪

ارتفاع حجم صادرات المنتجات الزراعية

إلى ذلك، أعلن رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمنظمة المركزية للتعاون الريفي في البلاد، إن صادرات المنتجات الزراعية ازدادت في العام الماضي بنسبة ٣٥٪ وانخفضت الواردات بنسبة ٢٠٪.

وأشار محمد رضا طلائي، السبت، خلال حفل مهرجان "الثوم" السابع، إلى الأداء الإيجابي للبلاد في مجال تجارة المحاصيل الزراعية، وقال: واجه الميزان التجاري الزراعي نمواً تجاوز ٣ مليارات دولار، وذلك في وقت تواجه البلاد الجفاف وانخفاض هطول الأمطار.

كما أشار طلائي إلى مكانة الزراعة في اقتصاد هذه المحافظة الواقعة شمال غرب إيران، وأضاف: إن آذربايجان الشرقية هي محافظة زراعية وصناعتها قائمة على الزراعة؛ فعلى الرغم من زراعة الثوم في مناطق مختلفة من البلاد، إلا أن أي منطقة لم تنجح مثل منطقة تيمورلو الواقعة في هذه المحافظة في بناء علامة تجارية وخلق هوية وطنية لهذا المنتج. وتابع: في العام الماضي، تحققت إنجازات قيمة للغاية في القطاع الزراعي للبلاد. ففي الحرب المفروضة التي استمرت ١٢ يومًا، استهدف العدو الأمن الغذائي للبلاد؛ لكن بفضل التضحية والتلاحم وحب الشعب للنظام والقيادة، تم تجاوز هذا التهديد بكل فخر.

وأشار المدير العام للمنظمة المركزية للتعاون الريفي إلى الأداء الإيجابي للبلاد في مجال التجارة الزراعية، وقال: في العام الماضي، زادت صادرات المنتجات الزراعية بنسبة ٣٥٪ وانخفضت الواردات بنسبة ٢٠٪، وواجه الميزان التجاري الزراعي نمواً تجاوز ٣ مليارات دولار؛ وذلك في وقت تواجه البلاد الجفاف وانخفاض هطول الأمطار.

لتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية وزيادة مرونة الاقتصاد

المركزي الإيراني يعزز احتياطياته من الذهب

أعلنت مسؤولة إدارة وتنمية الموارد بالبنك المركزي الإيراني إن البنك عمل خلال العامين الماضيين على تعزيز احتياطياته من الذهب بسياسة مستهدفة لزيادة احتياطيات الذهب بما يتماشى مع المعايير الدولية ومماثلة لمعايير الدول الرائدة.

وأكدت الدكتورة يكتا أشرفي، أمس الأحد، على سياسة زيادة احتياطيات الذهب التي انتهجها البنك المركزي خلال العامين الماضيين، وقالت: إن الزيادة التي نشهدها حاليًا في احتياطيات الذهب التي تدخل البلاد؛ بالإضافة إلى تعزيز دعم العملة الوطنية، دليل على الفهم الاستراتيجي لصانعي السياسات الاقتصادية في البلاد لضرورة تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية وزيادة مرونة الاقتصاد الوطني.

وأضافت: على مدار العامين الماضيين، اعتمد البنك المركزي سياسة استراتيجية لزيادة احتياطياته من الذهب بهدف تعزيز الاستقرار المالي واستقرار سعر الصرف في البلاد، وقد اتُخذ هذا القرار في إطار مبادئ إدارة المخاطر المالية وتنويع الأصول الاحتياطية والحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وهو يعكس نهجًا ذكيًا واستشرافيًا في صنع السياسة النقدية.

وفي معرض إشارتها إلى الأسس النظرية والاقتصادية لسياسة زيادة الاحتياطيات في مجال دعم الاستقرار النقدي، قالت أشرفي: وفقًا للنظريات النقدية الكلاسيكية والحديثة، فإن الذهب كملاذ آمن له دور استقراري في مواجهة تقلبات العملة والتضخم. وأضافت: إن زيادة احتياطيات الذهب تُحسّن بشكل كبير قدرة البنك المركزي على إدارة السيولة، والسيطرة على صدمات العملة، وتقليل المخاطر النظامية.

وأشارت مسؤولة إدارة وتنمية الموارد في البنك المركزي إلى تنويع الأصول الاحتياطية كهدف آخر لسياسة البنك المركزي الأخيرة، وقالت: تظهر الأدلة الدولية أن الدول التي تمتلك محفظة احتياطيات متنوعة، بما في ذلك مزيج من العملات الصعبة والذهب، أقل عرضة للأزمات المالية، وسياساتها النقدية أكثر مرونة.

وأوضحت: إن تعزيز قدرات صنع السياسات المستقلة هو هدف آخر لسياسة البنك المركزي الأخيرة في مجال زيادة احتياطيات الذهب، وقالت: إن احتياطيات الذهب، كأصل خالٍ من المخاطر، توفر إمكانية تبني سياسات نقدية مستقلة وتقليل الاعتماد على تدفقات السيولة الأجنبية، وتمكين البنك المركزي من إدارة الصدمات الاقتصادية.

أسباب زيادة احتياطيات الذهب

وأشارت أشرفي إلى النقاط المهمة التالية في شرح الأسباب الاستراتيجية لسياسة البنك المركزي الأخيرة في زيادة احتياطيات الذهب:

- الحصانة من الصدمات الخارجية: زادت العقوبات وتقلبات السوق العالمية من أهمية وجود دعم ملموس وغير قابل للمصادرة.

- زيادة ثقة المستثمرين: تشير الأدلة التجريبية إلى أن سياسة زيادة احتياطيات الذهب تقدم إشارة إلى الإدارة الذكية والمستدامة للموارد الوطنية للأسواق والمستثمرين.

- البنية التحتية لتطوير أدوات مالية جديدة: تُوفر زيادة احتياطيات البنك المركزي من الذهب أساسًا لتصميم سندات قائمة على الذهب وتطوير ترميز الأصول المالية، وهي متوافقة مع المعايير الدولية.

وفي الختام، أكدت مسؤولة إدارة وتنمية الموارد في البنك المركزي إن "سياسة زيادة احتياطيات الذهب خلال العامين الماضيين، استنادًا إلى أسس نظرية وأدلة دولية، تمثل قرارًا استراتيجيًا لتعزيز الاستقلال المالي للبلاد واستقرارها الاقتصادي، وإن بناء قاعدة مستقرة يُمكّن البنك المركزي من امتلاك قدرة مناورة فعالة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتقلبات السوق العالمية، وتطبيق أدوات السياسة النقدية بكفاءة أكبر.

«آلية الزناد» قوبلت باعتراض العديد من الدول

أكد مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية بأن خطوة الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) لإعادة العقوبات الدولية على إيران ضمن "آلية الزناد" قوبلت باعتراض العديد من الدول، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وحركة عدم الانحياز ودول أخرى، وأن عدداً كبيراً جداً منها اعتبر هذا الإجراء غير قانوني ومخالفاً للمبادئ القانونية.

وأوضح حميد قنبري، السبت، أن "ما يحدث حالياً بشأن الاتفاق النووي هو ما نصّ عليه الاتفاق، وبعد قبول إيران بهذه القيود، ستخرج من نظام العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي، ومع انتهاء الفترة المحددة في الاتفاق النووي فإن تلك القيود التي ظلت قائمة خلال هذه الفترة تنتهي رسمياً وقانونياً".

وأشار قنبري إلى أن الدول الأوروبية أساءت استغلال نص الاتفاق النووي بسوء نية؛ مؤكداً بأن موقف طهران من هذا الموضوع واضح وصريح ولا يحتاج إلى تفسير، وأن محاولة الترويكا الأوروبية لإعادة فرض العقوبات مماثلة لما سعت إليه الولايات المتحدة قبل سنوات، عندما زعمت بأنها تستطيع تفعيل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاق رغم انسحابها منه وعدم التزامها بتعهداتها، وهو ما اعتبره المجتمع الدولي آنذاك غير قانوني وغير مشروع.

وأوضح بأن المسار الذي اتبعته الدول الأوروبية الثلاث لا يختلف عن المسار الأمريكي غير الشرعي؛ مشيراً إلى أن هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة للمعارضة الدولية.

يزد تستعد لاستقبال سفراء دول «آسيان»

عُقد اجتماع مجلس العلاقات الخارجية في محافظة يزد برئاسة معاون المحافظ للشؤون السياسية والأمنية والاجتماعية لمناقشة برنامج استقبال سفراء دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا "آسيان"، والتأكيد على أهمية تنظيم استضافة فعالة وشاملة تغطي الجوانب الاقتصادية والثقافية والعلمية.

وأشار إسماعيل دهستاني، خلال الاجتماع، إلى أن زيارة الوفد الدبلوماسي لدول آسيان إلى يزد، والمقررة أواخر أكتوبر، تمثل حدثاً دولياً مهماً على مستوى المحافظة، مؤكداً ضرورة تعاون جميع الجهات التنفيذية لضمان استضافة لائقة تعكس مكانة يزد وتاريخها الثقافي والحضاري.

وأوضح دهستاني: أن أهمية هذه الزيارة لا تقتصر على المجال الاقتصادي فحسب، بل ينبغي الاستفادة منها لتعزيز التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم العالي والثقافة والسياحة، وصولاً إلى إعداد وثيقة تنفيذية شاملة ترسم إطاراً عملياً للعلاقات المستقبلية مع دول آسيان.

وشدد دهستاني على أن يزد، المعروفة بكونها أكثر محافظات البلاد كفاءة في استغلال الموارد، يجب أن تُظهر هذا التميز في أسلوب استضافتها للضيوف الأجانب.

كما دعا إلى تفعيل الأنشطة الإعلامية والترويجية بالتعاون مع الإذاعة والتلفزيون المحلي، لعرض إمكانات المحافظة وإيصال رسالة من الأمل والحيوية إلى المجتمع.

يُذكر أن رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" تأسست في البداية بعضوية خمس دول، هي: ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند والفلبين، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي، وتضم أكثر من ٦٧٨ مليون نسمة، ما يجعلها أحد أبرز التكتلات الاقتصادية في العالم.